ثالثا : السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر
دراسة اجتماعية تاريخية (*)

تسعى تلك الدراسة إلى التعرف على طبيعة علاقة السلطة Authority بالطبقات الاجتماعة Social classes فى المجتمع المصرى . . ولكن .. كيف ؟

لقد إستطاع القائم بهذه الدراسة أن يحدد محورين رئيسيين تتضح من خلالهما تلك العلاقة ، وهما العدالة ، والديموقراطية . هذين المحورين يمكن أن يحدداً بالفعل طبيعة العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والسلطة الحاكمة فى المجتمع المصرى .

ويمكن أن نحدد موضوع الدراسة بصورة أوضح من خلال بعض التساؤلات نطرحها على النحو التالى :

— ما هو تصور الطبقات الاجتماعية (العمال، والفلاحين) للسلطة ؟ وما هى تصوراتهم للطبقات الغنية، والفقيرة؟ ما هو مفهوم الحرية، والحق، والمعارضة ، والواجب لدى هذه الطبقات ؟

— هل تستطيع الطبقات الاجتماعية فى مصر أن تعلن رأيها فى الحاكم بصراحة؟ وماهى توقعات هذه الطبقات للشخص الذى يختلف فى الرأى مع الحكومة ؟ هل الحكومة مثلا ، تترك له حرية التعبير ، أو تأخذ برأيه إن كان صحيحاً ؟

---

* قدم هذه الدراسة الباحث / عاطف أحمد نؤاد عبد اللطيف للحصول على درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة عين شمس فى مايو ١٩٧٥ ، وقد أشرف عليها الدكتور حسن الساعاتى أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بالكلية ، واشترك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أستاذ التاريخ غير المتفرغ بكلية الآداب / جامعة عين شمس، والدكتور مصطفى الخشاب أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .

— ما هى تصورات الطبقات الاجتماعية لقضيتى العدالة والظلم ؟ وكيف السبيل إلى تحقيق العدالة، والقضاء على الظلم؟ وما هى تصورات أفراد هذه الطبقات الاجتماعية لصفات الحاكم العادل ، والحاكم الظالم ؟

ولم تكن تلك هى التساؤلات التى حاولت الدراسة الإجابة عليها ، إنما هى تساؤلات حاولت من خلال إثارتها توضيح موضوع البحث ، وإهتماماته ، ومحاوره ؛ فهذه دراسة تنتمى أساساً إلى علم الاجتماع السياسى Political Sociology بحكم إهتماماتها ، والموضوعات التى تعالجها .

أن العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية — كما يرى القائم بها — لا تنهض إلا على أساس العدالة والديمقراطية باعتبارهما المحكين الوحيدين اللذين يستطيعان تصوير ووصف طبيعة علاقة السلطة بطبقات الشعب . إذ لا شك أن غياب أحدهما أو كليهما يبتعد بهذه العلاقة عن وضعها السليم والطبيعى . الأمر الذى يؤدى إلى حدوث خلل فى تلك العلاقة وإتسامها بالظلم والديكتاتورية .

ومفهوم العدالة فى هذه الدراسة ذو شقين : عدالة اجتماعة—اقتصادية ، وتعنى التوزيع العادل للثروة على أفراد المجتمع دون إستئثار طبقة أو عدة طبقات بالنصيب الأكبر فى حين يُحرم الباقون ، كذلك الأمر فى توزيع الضرائب ، وإحتلال المناصب المرموقة فى المجتمع . أما الشق الثانى للعدالة فيتعلق بالعدالة القانونية الجنائية والتى تعنى فى مضمونها حرية القانون وسيادته حيث يطبق على الجميع دون تميز أو محاباه .

ومفهوم الديموقراطية فى هذه الدراسة يعنى العدالة السياسية ومضمونها : الحرية ، حرية الرأى ، والمعارضة ، والإنتخابات .

ويعنى مفهوم الطبقة الذى حدده القائم بهذه الدراسة سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية . أن لكل طبقة أيديولوجية خاصة بها ، وطالما من

التصورات والرؤى المتميزة : وتنبع تلك الخصوصية وهـذا التميز فى التصورات والرؤى من اختلاف موقع كل طبقة من وسائل الإنتاج .

ولقد حاولت الدراسة الراهنة أن تفيدمن هذه القضية فى دراسة تصور عدة طبقات مختلفة فى موقعها من وسائل الإنتاج عن علاقتها بالسلطة الحاكمة من خلال محورى الدراسة : العدالة، والديموقراطية ، وهذه الطبقات هى : طبقة ملاك الأراضى الزراعية ، وطبقة الفلاحين الأجراء فى المجتمع الريفى ، وطبقة أصحاب الورش ، وطبقة الحرفيين الأجراء فى المجتمع الحضرى .

ويمكن بالتالى أن نوضح موضوع الدراسة بكل أبعاده ، ومحاوره ، من خلال النموذج التوضيحى التالى :

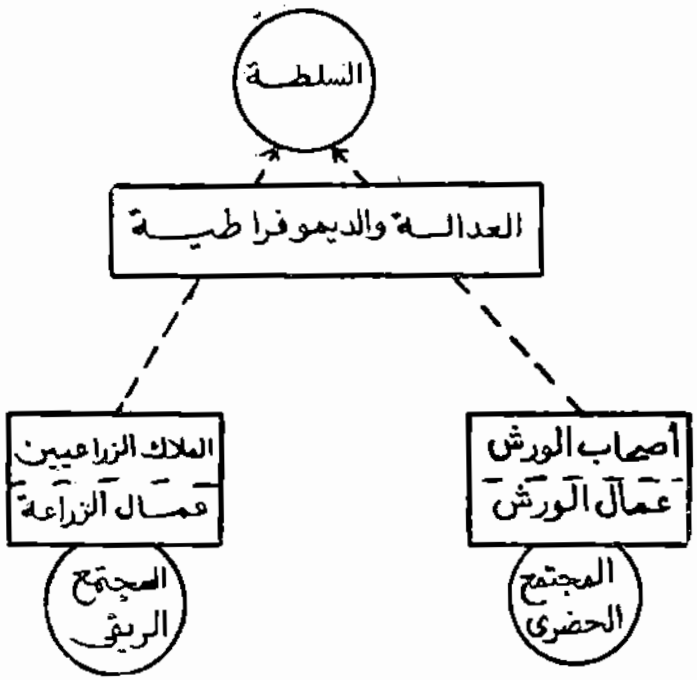

ونأتى بعد ذلك إلى صياغة مشكلة البحث ، حيث نجد صياغة موضوعها يتحدد فى : « السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر : دراسة اجتماعية تاريخية »

واضح إذن من تلك الصياغة أن الباحث القائم بهذه الدراسة قد حدد مشكلة بحثه فى طبيعة العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى .

ونجد أن العنوان الفرعى للبحث لا يعكس لنا شيئا عن كيفية تناول هذا الموضوع : هل سيدرس الباحث تلك العلاقة من خلال بحث ميدانى ، أم من خلال التتبع التاريخى ، أم من خلال كليهما ؟ ما هى المحاور التى سيستند عليها لتفسير طبيعة تلك العلاقة ؟ أن هذا لا يتضح فى ذلك العنوان الفرعى ، ثم لماذا لاتكون صياغة الموضوع البحث :

السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر

دراسة تطبيقية لتصورات بعض طبقات المجتمع الحضرى والريفى للعدالة والديمقراطية

ونعتقد أن صياغتنا لموضوع البحث ، وبالتحديد للعنوان الفرعى سيعكس لنا بصدق كيفية تناول الباحث القائم بهذه الدراسة للعلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر ، وهذا ما أكده العنوان الرئيسى . أما فيما يتعلق بالعنوان الفرعى الموجود بالدراسة وهو : دراسة اجتماعية تاريخية فنعتقد أننا فى حل عن ذكره فى العنوان سواء كان رئيسياً أو فرعيا ، إذ أن صياغة موضوع البحث وبخاصة عنوانه الرئيسى يعكس لنا أن الدراسة اجتماعية وتاريخية فى نفس الوقت ، وأن الباحث فى مثل هذه الموضوعات لابد أن يتخذ من الاتجاه التاريخى محوراً أساسيا لتتبع طبيعة تلك العلاقة وتفسيرها .

وفيما يتعلق بنوع أو نمط الدراسة فهى دراسة لم تتبن اتجاها نظريا محدداً ، وإنما حاولت منذ البداية إختبار اتجاه الصراع لتفسير العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية . إذن فالباحث هنا لن يقف موقف

التأييد لاتجاه معين ، أو التعصب لنظرية بعينها . بل سيكون موقفه موقف المختبر .

أما لماذا إختار الباحث اتجاه الصراع بالذات لتفسير طبيعة العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية ؟

— الجدل الذى يثيره هذا الاتجاه حول صلاحيته لدراسة الظواهر الاجتماعية وتفسير حدوثها ، بل لقد اعتبره كثير من الباحثين النظرية الوحيدة القادرة على دراسة المجتمع بظواهره المختلفة .

— إتفاق كثير من وجهات النظر على قدرة اتجاه الصراع فى تفسير واقع المجتمع المصرى فى الماضى والحاضر .

— أن لاتجاه الصراع رؤية خاصة فى دراسة العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية ، وتنهض هذه الرؤية على قضيتين أساسيتين ، أما الاولى فتعلق بالتصور المادى لتطور المجتمع البشرى ، وهو تصور ينهض على مفهوم « نمط الإنتاج » ، ويرى أن المجتمع البشرى يمر بالمراحل التالية : المشاعية البدائية ، والعبودية ، والإقطاعية ، ثم الرأسمالية ، والاشتراكية وأخيراً المجتمع الشيوعى .

ولقد استخلص ماركس هذا التصور من ملاحظته للمجتمع الأوربى ، وبالذات المجتمع الإنجليزى ، ولقد أكد ذلك ستالين فى اللائحة الشاملة الإلزامية التى وضعها فى مؤلفه « المادية الجدلية والمادية التاريخية عام ١٩٣٨ » ولكن الطابع الإلزامى لهذه المراحل أمر مشكوك فيه حيث أن المجتمعات إنتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاعية دون أن تمر بمرحلة الرق ، وبعض المجتمعات عرفت الرق ، ولكنه لم يكن نمط الإنتاج السائد أو الغالب . ثم ألم يقل لينين نفسه إن بعض الأمم تنتقل إلى الاشتراكية دون أن تمر بمظهر المرحلة الرأسمالية ! !

والأمر الملتفت للنظر أن ماركس قد أدرك أن كل مجتمع يتميز ببنائه التحتى الخاص ، أو بنمط وشكل الإنتاج الذى يتميز به ، هذا فضلا عن أن ماركس قد ذكر أكثر من مرة أن المجتمعات الشرقية الآسيوية لها نمط للإنتاج مميزاً لها ، وهو النمط الأسيوى الذى يختلف عن الأنماط القديمة : العبودية ، والإقطاعية . وفى رسالة له إلى إنجلز ذكر أن غياب الملكية الخاصة للأرض هو مفتاح الشرق كله .

ومن بين المجتمعات التى أشار إليها ماركس باعتبارها نموذجا تتجسد فيه سمات النمط الآسيوى للإنتاج المجتمع المصرى الذى يبرز فيه هذا النمط بشكل جلىّ منذ عهد الفراعنة ، وحتى عهد محمد على بخصائصه المختلفة من غياب للملكية الخاصة ، ووجود حكومة مركزية قوية خلقها نظام الرى الإصطناعى تتحكم وتتسلط وتملك كل شىء . الأمر الذى يخلق مجتمعا يسوده الطغيان واللامساواه ، ومصر بذلك لم تعرف نظام لإقطاع كما عرفته أوربا فى تلك الفترة المشار إليها .

ولقد حدد القائم بالدراسة الفترة التى بدأت منذ قبيل الحملة الفرنسية وحتى نهاية حكم محمد على بما تحمله هذه الفترة من سمات تتماثل إلى حد كبير مع سمات النمط الآسيوى للإنتاج لكى يكشف من خلالها عن طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة الحاكمة آنذاك ، وبين الطبقات الاجتماعية من خلال قضيّى العدالة ، والديموقراطية ، مع محاولة الإستعانة بخصائص النمط الآسيوى للانتاج لتفسير طبيعة هذه العلاقة ، وذلك للإجابة على التساؤل التالى :

هل هناك علاقة بين سمات النمط الآسيوى للإنتاج ، كما تظهر فى المجتمع المصرى فى الفترة منذ قبيل الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى نهاية حكم محمد على ١٨٧٩ ، وبين طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة فى مصر آنذاك ، والطبقات الاجتماعية التى تشكل البناء الاجتماعى لمصر من خلال قضيّى العدالة والديموقراطية ؟ ثم ما تفسير شكل هذه العلاقة وطبيعتها ؟ .

ولكن لماذا إختار الباحث تلك الفترة التاريخية بالذات ؟ .

١ — تعد هذه الفترة أول إطلالة حقيقية على الثقافة الأوربية ، وأول خطوة جادة لتأسيس مصر الحديثة .

٢ — أن هذه الحقبة بسماتها ، وبتكوينها الاجتماعى — الاقتصادى تتشابه إلى حد كبير مع سمات النمط الآسيوى للإنتاج .

٣ — تعد هذه الفترة من أكثر فترات التاريخ المصرى إثارة للجدل والنقاش ، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة علاقة محمد على بفئات الشعب المصرى وطبقاته المختلفة ، فضلا عن دوره فى تأسيس مصر الحديثة .

أما عن القضية الثانية فمفادها أن المجتمع الطبقى لايتسم بوجود أيديولوجية واحدة له ، بل أن لكل طبقة أيديولوجية خاصة بها وطاقما من الأفكار والتصورات الرؤى المختلفة ، وتنبع هذه الخصوصية ، وذلك التميز فى الأيديولوجيات والتصورات والرؤى من إختلاف موقع كل طبقة من وسائل الإنتاج .

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تفيد من هذه القضية بدراسة تصور عدة طبقات مختلفة فى موقعها من وسائل الإنتاج عن علاقتها بالسلطة الحاكمة من خلال محورى الدراسة : العداله ، والديموقراطية . **وهذه الطبقات هى :** طبقة ملاك الأراضى الزراعية ، وطبقة الفلاحين الأجراء فى المجتمع الريفى . وطبقة أصحاب الورش ، وطبقة الحرفيين الأجراء فى المجتمع الحضرى . **ويمكن تحديد الهدف من العمل الميدانى فى محاولة الإجابة عن التساؤل التالى :**

إ = إلى أى احد تتشابه أو تختلف تصورات الطبقات الاجتماعية — موضوع الدراسة — فى علاقتها بالسلطة الحاكمة من خلال الكشف عن تصوراتها لقضيتى العدالة والديموقراطية باعتبارهما محورى علاقتهما بالسليطة الحاكمة ؟ ثم ما تفسير هذا التشابه أو ذلك الاختلاف ؟

وبناء على هاتين القضيتين فإن الدراسة التى نحن بصددها تحاول الإجابة على التساؤلين الرئيسين التاليين :

التساؤل الأول : هل هناك علاقة بين سمات النمط الآسيوى للإنتاج ، كما تظهر فى المجتمع المصرى فى الفترة منذ قبيل الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ ، حتى نهاية حكم محمد على عام ١٨٤٩ وبين طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة الحاكمة فى مصر آنذاك — والطبقات الاجتماعية التى تشكل البناء الاجتماعى لمصر من خلال قضيتى العدالة والديموقراطية ؟ ثم ما تفسير شكل هذه العلاقة وطبيعتها ؟

التساؤل الثانى : إلى أى حد تتشابه أو تختلف تصورات الطبقات الاجتماعية موضوع الدراسة عن علاقتها بالسلطة الحاكمة من خلال الكشف عن تصوراتها لقضيتى العدالة والديموقراطية باعتبارهما محورى علاقتها بالسلطة؟ ثم ما تفسير هذا التشابه أو ذلك الاختلاف ؟

إذن فهناك مستويين أو هدفين تسعى الدراسة لتحقيقهما : مستوى نظرى وذلك من خلال العرض التاريخى التحليلى للفترة منذ قبيل الحملة الفرنسية حتى نهاية حكم محمد على، وبخاصة فى علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية، ومدى تشابه سمات هذه الفترة مع سمات النمط الآسيوى للإنتاج . **ومستوى ميدانى** وذلك لمعرفة تصورات بعض طبقات المجتمع المصرى (الحضر والريف) فى علاقتها بالسلطة الحاكمة من خلال **محورى الدراسة : العدالة والديموقراطية** . ومدى تشابه أو اختلاف تصور هذه الطبقات من منظور موقعها من وسائل الإنتاج .

ولكى يحقق الباحث أهداف بحثه فقد إنقسمت الدراسة إلى ثلاثة **أبواب** تضمنت **عشرة فصول** حيث تناول الباب الأول بفصليه أهم المسلمات النظرية التى ينهض على أساسها اتجاه الصراع عرضا ومناقشة مع تحديد وجهة

نظر الباحث من قضيتى التبنى النظرى مع التركيز فى الفصل الأول من الباب على ماقدمه هذا الاتجاه من آراء وأفكار، وبخاصة بقضيتى السلطة والطبقات الإجتماعية . مع الإشارة إلى رؤية هذا الاتجاه لقضيتى العدالة والديموقراطية باعتبارهما محورى علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية . أما الفصل الثانى فيشير إلى وجهة نظر الدراسة فى قضية التبنى ، فضلا عن تقديم تصور الباحث لكيفية دراسة السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر تاريخيا وميدانيا ، ووجهة نظر الدراسة فى قضيتى العدالة والديموقراطية .

أما الباب الثانى : العدلة والديموقراطية كمحورين لعلاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية فى مصر منذ قبيل الحملة الفرنسية على مصر، وحتى نهاية حكم محمد على ، فقد إحتوى على ثلاثة فصول ، إذ اعتبر الفصل الثالث محاولة لوصف طبيعة علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية فى مصر منذ قبيل الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ إلى نهايتها فى عام ١٨٠١ ، وذلك من خلال التعرف على شكل كل من العدالة والديموقراطية آنذاك . فى حين أن الفصل الرابع يعد محاولة لوصف طبيعة علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية من خلال التعرف على شكل كل من العدالة والديموقراطية منذ نهاية الحملة الفرنسية ١٨٠١ وحتى أواخر حكم محمد على سنة ١٨٤٩ ، أما الفصل الخامس فقد حاول من خلاله الباحث تجاوز مرحلة وصف العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية فى الفترة التاريخية التى ركزت عليها الدراسة إلى مرحلة أخرى حيث المناقشة ومحاولة التفسير فى ضوء القضية النظرية الأولى وهى قضية النمط الآسيوى للإنتاج وما يتسم به هذا النمط من سمات اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية .

أما الباب الثالث بفصوله الخمسة فقد ركز على وصف طبيعة علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية من زاويتى العدالة والديمقراطية ، ثم محاولة مناقشة معطيات الدراسة وتفسيرها . فقد ركز الفصل السادس

على خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها، وكان الفصل السابع بداية لعرض نتائج العمل الميدانى حيث خصص لوصف تصورات الطبقات الاجتماعية عن بعض المفهومات والقضايا . ثم الفصل الثامن حيث نجد وصفا لقضية العدالة وكيفية مناهضة الظلم كما تراها الطبقات الاجتماعية . أما الفصل التاسع فيتضمن وصفاً لقضية الديموقراطية وكيفية مناهضة الدكتاتورية كما تتصورها الطبقات الاجتماعية موضوع الدراسة . وجاء الفصل العاشر والأخير وتناول نتائج العمل الميدانى بالمناقشة والتفسير وذلك فى ضوء القضية النظرية الثانية التى ترى أن المجتمع الطبقى ذا الطبقات الاجتماعية المختلفة تتعدد فيه التصورات بتعدد هذه الطبقات ، حيث أن لكل طبقة أيديولوجية خاصة وتصورات تميزها، ويرجع ذلك إلى إختلاف موقع كل طبقة من علاقات الإنتاج، فضلا عن مناقشة هذه النتائج فى ضوء الظروف الاجتماعية — الاقتصادية للمجتمع المصرى .

وبالرغم من أن القائم بهذه الدراسة قد حاول كثيراً أن يبرز ويوضح لنا الهدفين اللذين تسعى إلى تحقيقهما ، إلا أننى أعتقد أن أهداف الدراسة لم تكن محددة ولا واضحة بالقدر الذى ننشده فيها ، وفى تصورى أن الباحث يسعى إلى تحقيق هدف رئيسى واحد فقط يمكن أن نختبره على المستويين النظرى والميدانى ، وذلك الهدف يتمثل فى مدى التطابق أو الاختلاف بين خصائص النمط الآسيوى للإنتاج من حيث علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية بخصائص الفترة التاريخية منذ قبيل الحملة الفرنسية على مصر ١٩٩٨ حتى نهاية حكم محمد على ١٨٤٨ تاريخيا ، ثم إختبار مدى التشابه والاختلاف بين بعض طبقات المجتمع المصرى وفقاً لموقعهم من وسائل الإنتاج، وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة من خلال محورى العداله والديموقراطية ميدانياً . ذلك هو الهدف الذى تسعى إليه الدراسة ، وإعذرونى إذا كررت نفسى مرة أخرى وقلت أن الدراسة تسعى فى النهاية إلى إختبار مقولتين : الأولى النمط الآسيوى للإنتاج كما حدد خصائصه كارل

ماركس ، والثانية إختلاف تصور وأيديولوجية كل طبقة وفقاً لموقعها من وسائل الإنتاج وفقاً للتعريف الماركسى للطبقة الاجتماعية .

وفيما يتعلق بإجراءات الدراسة المنهجية فقد استخدمت الدراسه كما يشير صاحبها كل من المنهج الوصفى ببعديه التاريخى والآنى من ناحية ، والمنهج التجريبى عن طريق المقارنة من ناحية أخرى . وفى إعتقادى أن دراسة صاحبنا هذا قد استخدمت الاتجاه التاريخى لتحليل ووصف العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية خلال الحقبة التاريخية التى حددها (قبيل الحملة الفرنسية حتى أواخر حكم محمد على) ، وإستخدم أيضاً الاتجاه التجريبى فى تكوينه لأربع مجموعات غير متشابهات : إثنتان منها فى مدينة القاهرة باعتبارها ممثلا للنمط الحضرى ، وإثنتان فى قرى الوجه البحرى . أى أنه استخدام الاتجاه التاريخى فى أجزاء الدراسة النظرية ، والاتجاه التجريبى فى الدراسة الميدانية .

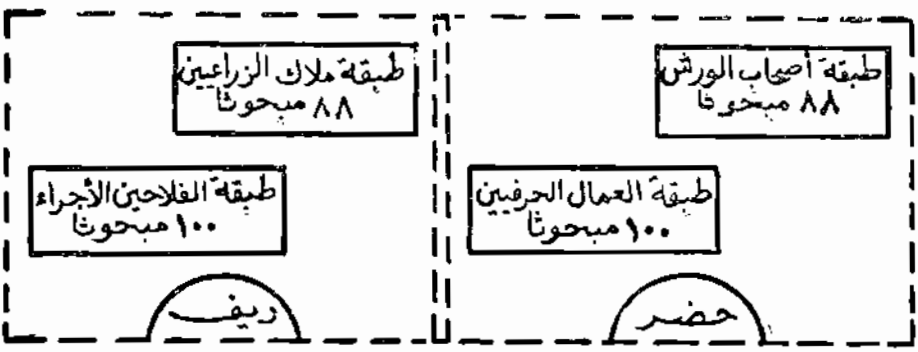

ولقد إستخدم الباحث صحيفة المقابلة كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية التى تكشف عن تصور الطبقات الاجتماعية لقضيتى العدالة الديمقراطية بإعتبارهما همزة الوصل بين الحاكم والمحكومين ، وقد انقسمت أداة الدراسة إلى مجموعة من الأقسام ، وذلك كما يلى :

أولا : البيانات العامة وتتضمن بيانات عن السن ، والحالة التعليمية ،

والمهنية ، والاجتماعية ، كذلك بيانات عن ملكية الأرض الزراعية ، والعقارات وحجمها ، وكذلك الدخل الشهرى من المهنة ، الأملاك ، واجمالى هذا الدخل .

ثانيا : القضايا الأساسية للدراسة وتتضمن ثلاثة محاور ، الأول عن تصور الطبقات لكل من مفهومات السلطة ، والطبقات الغنية والفقيرة ، والحرية ، والحق ، والواجب ، والثانى عن تصور الطبقات لقضيتى العدالة والظلم باعتبارهما محاور علاقة السلطة أو الطبقة الحاكمة بالطبقات الاجتماعية الأخرى ، وذلك من حيث مظاهر كل منهما ، وأساليب تحقيق العدالة ، والقضاء على الظلم وما يرتبط بذلك من قضايا أخرى . أما المحور الثالث والأخير عن تصور الطبقات الاجتماعية لقضيتى الديموقراطية ، والديكتاتورية كمحور هام وأساسى فى علاقة السلطة أو الطبقة الحاكمة بالطبقات الاجتماعية الأخرى ، وذلك من حيث مظاهر كل منهما ، وأساليب تحقيق الديموقراطية ، والقضاء على الديكتاتورية ، وما يترتبط بذلك من قضايا أخرى . ولقد بلغ مجموع أسئلة صحيفة المقابلة ٧٢ سؤالا .

ولقد قام الباحث بعمل إختبار أولى لصحيفة الاستبيان على أربعين مبحوثا فى كل من الريف والحضر عمالا زراعيين ، وملاكا ، كذلك أصحاب ورش ، وعمال حرفيين إجراء .

بالإضافة إلى ذلك فقد قام الباحث بتوجيه صحيفة إستبيان لأعضاء الاتحاد الإشتراكى العربى هدفها الكشف عن تصور القادة المحليين السياسيين فى قضيتى العدالة ، والديموقراطية ، كذلك وجهة نظرهم فى الطبقات الغنية والفقيرة ، وكيفية ممارسة الديموقراطية ، وأفضل السبل لتحقيق ذلك ، ثم تصوراتهم عن الاتحاد الاشتراكى من حيث نجاحه أو إخفاقه ، وأسباب ذلك . ولقد تضمن هذا الإستبيان ١٩ سؤالا ، ودارت موضوعاته حول ثلاث نقاط أساسية :

١ – الإنتماءات الطبقية لهؤلاء الأعضاء .

٢ – النشاط السياسى السابق لهؤلاء الأعضاء وأسرهم .

٣ – تصوراتهم لقضيتى العدالة والديموقراطية ، وكيفية الممارسة .

أما عن المجال الجغرافى الذى إختار منه الباحث عينة دراسته فقد كان تركيزه موجها **أساساً** إلى المبحوثين وليس إلى مجتمع البحث . فتى توفر المبحوث بخصائصه التى حددها والتى تتركز فى موقعه من وسيلة الإنتاج من حيث الملكية أو عدمها . **ولذلك فقد كانت العينة التى إختارها الباحث فى المجتمع الريفى** غير مقيده بقرية معينة أو بعدة قرى ، ومن هنا فقد انحصر العمل الميدانى فى قرية سنديون (مركز قليوب بمحافظة القليوبية) ، وسنهور (مركز دمنهور بمحافظة البحيرة) وشها (مركز المنصورة بمحافظة الدقهلية) ، ثم قرى كفر البتانون ، وكفر المصيلحة ، وجريس (مركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية) ، أما عن طبقتى المجتمع الحضرى فقد انحصرنا فى مدينة القاهرة نظرا لوجود أكبر تجمع للحرفيين – بنوعياتهم المختلفة من تجاريين ، وعمال أحذية ، وحائكين ، وسباكين ، وعمال النقش على الخزف ، والنحاسين ، والحدادين ، فضلا عن وجود مناطق بأكملها ذات شهرة بأنواع مختلفة من الحرف .

وقد تم اختيار حجم العينة (٣٧٦ مبحوثاً) بطريقة عمدية فى المجتمع الريفى . وذلك من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى المختارة . أما عن العينة فى المجتمع الحضرى فقد اختيرت على أساس الصلات الشخصية . إذ أن العمال الحرفيين ليس لديهم تنظيم رسمى يجمعهم .

ونأتى إلى نتائج الدراسة الميدانية التى كانت محاولة لإختبار المقولة الثانية التى تؤكد على أن الطبقات الاجتماعية التى تشكل البناء الاجتماعى للمجتمع الطبقى تتميز بأن لكل منها أيديولوجية خاصة بها ، وطاقم من

الأفكار والتصورات متميز عن تصورات الطبقات الأخرى وأيديولوجيتها، وتنبع هذه الخصوصية وهذا التميز والاختلاف من الوضع المختلف الذى تشغله كل طبقة فى وسائل الإنتاج.

والواقع أن نتائج العمل الميدانى تشير فى مجملها إلى نتيجة عامة أساسية وهى أن هناك تماثلا إلى حد كبير فى تصورات الطبقات الأربع المالكة لوسائل الإنتاج أو غير المالكة لها، ويعنى هذا التماثل أن الوضع المختلف لكل طبقة من وسائل الانتاج لم يلعب دوراً ذا بال فى تمييز تصورات كل طبقة عن الأخرى فى علاقتها بالسلطة الحاكمة من خلال تصوراتها عن قضيتى — العدالة والديموقراطية، أوهذا يعنى أيضاً أنه فى حدود عينة الدراسة أن هذه المقولة النظرية لم تثبت صحتها على الاطلاق. ولكن ما سبب هذا التماثل بين الطبقات إزاء قضيتى العدالة والديموقراطية؟

إن من أهم النتائج التى خرجت بها الدراسة الميدانية أن هناك — شعوراً بالاحتياج إلى العدالة بنوعيها الاجتماعى، الاقتصادى والقانونى، وأن ثقة الطبقات المختلفة فى السلطة أمر مفقود. وأن العلاقة بين كل من السلطة والطبقات الاجتماعية علاقة يشوبها الخوف والتوتر والإحساس بالظلم من جانب هـذه الطبقات تجاه السلطة الحاكمة. وقد أقرت الطبقات الأربع — إحتياجها إلى العدالة والبحث عن المساواة وإعطاء كل ذى حق حقه من الأمور التى توختها الطبقات فى العدالة، وفى الحاكم العادل.

ولقد أشارت الطبقات الأربع إلى أن هناك قواعد للعدالة وللحاكم العادل، وتتمثل تلك القواعد فى إعطاء كل ذى حق حقه، والامتثال للقانون، وعدم التميز بين الأفراد فى المعاملة.

فإذا كانت الرؤية الماركسية لمفهوم العدالة تؤكد على أنها عدالة المجتمع اللاطبقى الشيوعى فنتائج العمل الميدانى جاءت معاكسة لهذه

الرؤية ، حيث سلمت بضرورة وجود فروق بين البشر ، وهى فروق لا تعنى تميزاً لطبقة على حساب أخرى . بل لابد أن تكون هناك مساواة فى الحقوق والواجبات، وأن يكون الكل سواءاً أمام القانون بصرف النظر عن أية إعتبارات طبقية .

ومن أبرز النتائج التى اسفرت عنها الدراسة الميدانية أن الوعى بالديموقراطية بالمقارنة بالوعى بالعدالة أمر لايميز الطبقات موضوع الدراسة وبخاصة طبقة العمال الزراعيين وطبقة العمال الحرفيين وهو أمر تتحمل مسئوليته تاريخيا السلطة الحاكمة فى مصر .

كذلك فإن مقومات الديموقراطية الغربية تصلح للتطبيق على المجتمع المصرى ، ويتأكد هذا إذا ما عرفنا أن عناصر هذه الديمقراطية كحرية المعارضة ، وحرية إبداء الرأى دون خوف من الحاكم ، كذلك حكم الأغلبية النـــابع من إرادة الأمة ، من الأمـــور التى خرجت بها الدراسة الميدانية .

أما عن نتائج الدراسة الخاصة بالتساؤل الأول والمتعلق بمدى تماثل وتطابق النمط الآسيوى للإنتاج مع سمات وخصائص المرحلة التاريخية (قبيل الحملة الفرنسية حتى أواخر حكم محمد على) فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية من خلال ، محورى العدالة والديموقراطية ، فقد أكدت نتائج الدراسة أن النمط الآسيوى للانتاج بسماته المختلفة بعد تجسيداً لخصائص تلك الفترة فى المجتمع المصرى .

وبالتالى فقد إستطاعت نتائج الدراسة سواءاً نتائج المستوى الأول ، أو المستوى الثانى الإجابة على تساؤلى الدراسة .

ونأخذ على نتائج هذه الدراسة عدة مآخذ ، يمكن أن نعرضها فى ضوء النقاط الأربع التالية :

أولا : من ناحية الشكل ، فالدراسة تتخذ من الاتجاه التاريخى محوراً ترتكز عليه لكى تفسر لنا طبيعة العلاقة بين السلطة والطبقات الاجتماعية من خلال المحورين الأساسيين : العدالة والديموقراطية ، ولتحقيق ذلك فقد حدد الباحث الفترة منذ قبيل الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ حتى أواخر حكم محمد على عام ١٨٤٩ ، وبالتالى فقد كنا نتوقع منه أن يكون تحليله التاريخى لتلك الفترة أكثر عمقاً وشمولا . إذ أن تلك الفترة التى إختارها تعد من أخصب فترات التاريخ المصرى نبضاً وحركة . ولكننا نجده قد خصص لذلك التحليل التاريخى مائة وثمان وأربعون صفحة فقط ، بينما عالج الجزء الميدانى فى مائتين وإثنان وستون صفحة . وهذا وضع غير منطقى ولا موضوعى بل هو وضع معكوس .

والحقيقة أننا لانريد أن نبالغ إذا قلنا أنه كان من المفروض أن تكون الدراسة بأكملها قائمة على التحليل التاريخى لكى تجيب فقط على تساؤل الدراسة الأول وهو الخاص بالبحث فى مدى التطابق والتماثل أو الإختلاف وعدم التطابق بين خصائص النمط الآسيوى للإنتاج (من حيث علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية) ، وخصائص الفترة التاريخية التى حددها الباحث من خلال محورى العدالة والديمقراطية . وتفسير هذا التطابق أو ذلك الإختلاف بين تلك الفترة التاريخية ، والنمط الآسيوى للإنتاج .

ثانياً : أن الباحث القائم بالدراسة قد حدد أحد أهدافها بأنه محاولة لإختبار إتجاه الصراع ، ومدى صلاحيته لإختبار بعض القضايا النظرية : النمط الآسيوى للإنتاج ؛ موقع الطبقة من وسائل الإنتاج ، تحديد تصورات أفراد كل طبقة وأيديولوجيتها تجاه السلطة . ونتساءل . . لماذا لايختبر الاتجاهين معاً وأقصد اتجاه الصراع ، واتجاه التوازن ؟ وبخاصة وأنه وصل فى النهاية إلى نتائج محددة ترفض اتجاه الصراع وذلك من حيث رؤيته لمفهوم العدالة ، بمعنى أكثر تحديداً أن الوضع المختلف لكل طبقة من وسائل الانتاج لم يلعب دورا ذى بال فى تمييز تصورات كل طبقة عن الأخرى

فى علاقتها بالسلطة الحـاكمة من خلال تصوراتها عن قضيتى العدالة والديمقراطية .

بالإضافة إلى ان أبرز النتائج التى خرج بها من دراسته تشير إلى أن مقومات الديمقراطية الغربية تصلح للتطبيق على المجتمع المصرى .

والغريب أن الباحث يشير فى معرض حديثه عن قضيتى التبنى والاختبار (ص٣) « ولكننا فى هذه الدراسة لن نقف موقف التأييد لاتجاه معين ، أو التعصب لنظرية بعينها ، بل سيكون موقفنا موقف المتسائل المختبر . لأن تأييد اتجاه معين أو مناصرة نظرية معينة ، لايتأتى فى يقينى إلا من خلال معاناة طويلة وقراءة متأنية لجميع الاتجاهات مع القدرة على عقد المقارنات بينها ». ونتساءل مرة أخرى لماذا بناء على هذا الكلام لم يختبر الاتجاهين معاً ؟

ثالثا : أن هناك إنفصالا يكاد يكون تاماً بين جزئى الدراســة النظرى والتطبيقى ، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أنه من المفروض أن تخصص أساساً لتحقيق الهدف الأول فقط ، أو أن تحقق الهدفين معاً بشرط أن يسبق ذلك تبرير من الباحث بأسباب إختياره لفترة تاريخية محددة ثم تطبيقه لصحيفة المقابلة على فترة تاريخية أخرى ، فقد كان مفروضاً أن يضع المبررات الكافية لهذا الإختيار . حيث أنه قد إختار الفترة التاريخية (قبيل الحملة الفرنسية حتى نهاية حكم محمد على) ، لتماثلها مع فترة حكم الثورة فى عصر جمال عبد الناصر بإعتبار أن هناك تشابهاً بينه وبين محمد على باشا ، وذلك فيما يتعلق بعلاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية .

رابعاً : لقد ضمن الباحث فى بحثه الميدانى صحيفة إستبيان اشتملت على ١٩ سؤالا وجهها إلى أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى لمعرفة إنتماءاتهم الطبقية ونشاطهم السياسى السابق ، وأخيراً تصوراتهم لقضيتى العدالة والديموقراطية . ولكننا لانعرف كم عدد أعضاء الاتحاد الإشتراكى الذين وجهت إليهم صحيفة الإستبيان ، كذلك فلم نجد سوى صفحة ونصف ضمنها الباحث بعض وليس كل النتائج (صفحتى ٢٤٣ ، ٢٤٤) وهذا ما يجعلنا نؤكد عدم جدوى هذه الوسيلة أساساً .